الضّمائرُ في الأَحاديثِ القُدُسِيَّةِ، قِراءَةٌ في الرَّبطِ الإحالِيِّ.

The Pronouns in the Sacred Discourse: Reading off the Referral Link.

أ/ محمد عرباوي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة/ الجزائر
Medarbaoui76@gmail.com

مُلخّصُ البحث

يحاول هذا البحث أن يعالج ظاهرة الربط الإحالي الناشئة عن توظيف الضمائر في النص، وكشف مدى فاعليتها في نصية النص، وهذا بالتطبيق في مدونة الأحاديث القدسية، معتمداً على المنهج الوصفي في إثبات فرضية أن الضمائر –باعتبارها أدوات شكلية توظف للربط والإحالة– تعمل على تحقيق ظاهرتي الاتساق والانسجام معاً في النص، وفي المقابل إلغاء الفكرة السائدة القائلة بأن اتساق النص يقوم على الروابط الشكلية، أما انسجامه فيرتكز على الروابط المعنوية فقط.

الكلمات المفتاحية: الضمائر، الأحاديث القدسية، الربط، الإحالة.

Abstract:
This research attempts to address the phenomenon of the indicative connection arising from the use of pronouns in the text, and reveal how effective they are in textual text; this will be shown in the Sacred Sayings of the Prophet; the research will be based on the descriptive approach in proving the hypothesis that pronouns – as formative tools are used in linking and referral – are able to achieve the phenomenon of cohesion and harmony in the text. On the other hand, the widespread idea that the consistency of the text is based on formal links is rejected while its cohesion is based only on inferred links.

Keywords: pronouns; sacred discourse; link up; referral.

.

تمهيد:

عند قراءتك للأحاديث القدسية فإنك تلاحظ بشكل جلي كثرة الضمائر في نصوصها، وهذه الكثرة حتماً لا تكون اعتباطاً في نص مقدس يرتبط بالتشريع الإلهي وتقترب لغته من لغة القرآن الكريم من حيث المعيارية، فالضمائر من وجهة نظر نصية هي عبارة عن أدوات للربط والإحالة؛ تعمل على اتساق النصوص من خلال الربط بين تراكيب وقضايا النص، وإحالة العناصر اللغوية للنص إلى عناصر لغوية أخرى في النص ذاته، أو إلى عناصر غير لغوية موجودة خارج النص.

وحسب رأي الكثير من اللغويين؛ فإن اتساق النصوص يقوم على الكثير من الأدوات والآليات الشكلية، أما انسجام النصوص فيقوم في الأغلب على أدوات وآليات معنوية، فإذا كانت الضمائر أحد الروابط الشكلية؛ فنحن نتساءل الآن أينحصر دورها فعلاً في تحقيق الاتساق فحسب؟ أم أنها تتجاوز هذه الفائدة وتتطلع إلى خدمات نصية أخرى كالانسجام مثلاً بالنظر إلى تنوع واختلاف العمليات اللغوية التي تقوم بها؟ نحاول فيما يأتي تحديد مفهوم الضمائر وتقسيماتها وبيان الأبعاد النصية والدلالية للربط الإحالي باستعمال الإضمار، من خلال دراسة تركيبية نصية إحصائية لنماذج من نصوص مدونة صحيح الأحاديث القدسية للشيخ مصطفى العدوي.

I مفهوم الضمائر:

الضمير اسم موضوع ليشير إلى مسماه الذي سبق تعيينه وذكره، يعرّفه "الفاكهي" بأنه: «اسم غير صريح يدلّ على شخص متكلّم أو مخاطَب أو غائب»[1]؛ فإذا نظرنا إلى هذا الحوار: (–من الطارق؟ –أنا. –من أنتَ. –أنا محمد)؛ نجد أن المجيب كشف عن اسمه الصريح للسائل في الجواب الثاني، وقبل ذلك قام بستره وإبهامه وكنايته بضمير المتكلم (أنا) في الجواب الأول.

اختلف النحاة في عدّ الضمائر من المبهمات أو من المعارف، فقد عدّ "المبرد" جميع الضمائر من المبهمات[2]، وعبروا عن هذا الإبهام في الضمائر بالكناية لأن الضمير يكنىَّ به عن الظاهر، وخالف "الرضي" في حمل جميع الضمائر على الكناية، ولم يعتبر منها سوى ضمير الغائب بخلاف المتكلم والمخاطب؛ قال: «أنا وأنت ليس

بكناية لأنه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية إذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه»[3]؛ وقد أقام هذا الحكم على أن المرجوع إليه في الغائب هو مُفَسِّرٌ ذِكْرِيٌّ وليس حُضوريٌّ، أما المرجوع إليه في المتكلم والمخاطب فهو مُفَسِّرٌ حضوري تشهد عليه حال التخاطب.

وبهذا فإن الضمائر تجمع بين التعريف والإبهام، فلئن كانت من المبهمات المفتقرة إلى مفسر؛ فإن هذا الإبهام يتصور فيها قبل دخولها التركيب، فإذا أُستعملت فيه أصبحت من أشد الأسماء تعييناً، وأخذت قيمة الاسم الذي عوضته بها.

II تقسيمات الضمائر:

وضع النحاة العرب نظريتهم في وصف نظام الضمائر وضعا مستقلا عن النظرية التي وضعها نحاة بلاد الهند واليونان، فضمائر النحو العربي ثلاثة أنواع: المتكلم، المخاطب، الغائب، يقابلها في النحو الهندي: الشخص الأخير، الشخص الأوسط، الشخص الأول، وفي النحو اليوناني، الشخص الأول، الشخص الثاني، الشخص الثالث، على الترتيب[4].

حيث جاء تصنيف النحاة العرب للضمائر معتمدا على ما تدل عليه من دور في عملية التخاطب ولا أثر لمفهوم الأشخاص فيها، وهو ما يؤكد أنهم ليسوا مدينين في كبيرة ولا صغيرة إلى غيرهم بشأن وضع نظام الضمائر في اللغة العربية، ويدل أيضاً على عدم تأثرهم وأخذهم عن غيرهم من النحاة الذين سبقوهم في الزمن، على أن عدم التأثر والأخذ لا يعني بالضرورة عدم الإطلاع على ما وجد عند غيرهم.

والمعروف أن ضمائر المتكلم تفتقر إلى متكلم، وضمائر الخطاب تفتقر إلى مخاطب، فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك، أما ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعا فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع[5]، لذا تتفرع الضمائر حسب وجودها في المقام إلى: ضمائر الغياب وضمائر الحضور، ثم تتفرع هذه الأخيرة إلى متكلم وإلى مخاطب يتشاركان في ذلك المقام.

وهناك من يقسمها حسب البروز إلى: ضمائر ظاهرة (منفصلة ومتصلة)، وضمائر ضمنية (مستترة)، فالضمائر المنفصلة فيها: ضمائر الرفع: (هو، هي، هما، هم، هنّ، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، أنا، نحن)، وضمائر النصب: (إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياي، إيانا)، أما الضمائر المتصلة ففيها: (تاء الفاعل، ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة، ياء المخاطبة، ياء المتكلم، كاف الخطاب، هاء الغيبة، نا الفاعلين أو المفعولين)، أما الضمائر المستترة فتقدر بـ: (هو، هي، أنا، نحن)[6].

ويقسم بعضهم الضمائر إلى ضمائر وجودية مثل: أنا، أنت، هو، هو، هم ...إلخ، وإلى ضمائر ملكية مثل كتابي، كتابك، كتابهم، كتابه، كتابنا...إلخ، وإذا نظرنا إلى الضمائر من زاوية الاتساق، أمكن التمييز فيها بين ضمائر محيلة خارج النص بشكل نمطي وهي الدالة على المتكلم والمخاطب، وضمائر اتساقية محيلة داخل النص وهي ضمائر الغائب[7].

وبناءً على محلها الإعرابي تقسم إلى ضمائر رفع ونصب وجرّ، وباعتبار الموضع في التركيب تقسم إلى ضمير الفصل أو العماد وضمير الشأن والقصة.

III الربط الإحالي بالضمائر في الأحاديث القدسية:

الضمير إذا اعتبرتَه خارج الخطاب الفعلي الحقيقي ليس سوى صيغة فارغة مبهمة، لا يمكن أن تتعلق بشيء أو بمتصور، فهو لا يكتسب حقيقته وطبيعته إلا من الخطاب، لذلك يشترط في استعمال المبهم توفر رافع الإبهام عنه على عكس المعرفة، فإذا كانت المعارف القائمة على العهد المقالي تحقق الترابط النصي، فما حظ الضمائر من تحقيق الترابط بين أجزاء نص الخطاب باعتبارها تجمع بين التعريف والإبهام؟

كشف "الجرجاني" عن الدور الرابطي للإضمار في سياق تفريقه بين الإظهار والإضمار بقوله: «الإظهار للقطع والاستئناف ووضع الكلام وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله، والإضمار وضع الكلام وضعاً يحتاج فيه إلى ما قبله»[8]، والحقيقة أن الإضمار يجعل الكلام محتاجاً إلى ما قبله أو ما بعده أو إلى مرجعٍ خارجٍ عن حدود الكلام أصلاً، عكس الإظهار الذي يجعل الكلام في غنىً عما قبله أو بعده.

والربط بالضمير العائد في التركيب يقوم على المعنى وليس على الإعراب، يدلك على ذلك تنوع المواضع والمحلات التي يحتلها فيما يربطه، فقد يكون رفعاً ونصباً وجراً، وهو ما يؤهله لأن يكون رابطاً بين أجزاء الجملة الواحدة، وكذا بين الجمل المستقلة في النص حيث لا تشترط وحدة البنية العاملية[9].

يحقق الإضمار أمن اللّبس ويمنع تجدد الدلالة في الخارج، لأنّ إعادة ذكر اللفظ قد يفضي إلى الالتباس في فهم المقصود، فإذا قال القائل: (جاء زيدٌ وأكرمت زيداً) جاز أن يكون الزيدان شخصين مختلفين أو شخصاً واحداً، فإذا أضمرت ولم تظهر ارتفع اللبس (جاء زيدٌ وأكرمته) لأن تكرار اللفظ المذكور يوهم أنه غير اللفظ الأول، حيث يقول الرّضي: «..ولو كُرِّر اللفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما تُوُهِّم أنّه غير الأوّل»[10]، ويوضّح ذلك الجرجاني بقوله: «ألا ترى أنّك لو قلتَ: أخواك قام أخواك، ورجلان ضرب الرّجلان، جاز أن يُظنّ أنّ الثاني غيرُ الأوّل»[11].

غير أنّ الضمير لا يؤدي هذه الوظيفة دائماً؛ بل قد يتسبب هو في هذا الالتباس، وهنا يجوز للمتكلم الإظهار بدل الإضمار أمناً للّبس، ففي قولنا: (جاء إخوة علي وهو)، قد يُتَوهَّم أن الضّمير (هو) شخص آخر غير (علي) وهنا يكون التّكرار وإعادة الذكر هو من يُؤَمِّنُ به اللبّس فيقال: (جاء إخوة علي وعلي).

ولئن كان الإضمار يحدثه المتكلم خلال عملية الكلام فإن للمخاطَب دوراً محورياً فيه يتمثّل في سابق معرفته بالشيء المضمر، وإلا خرج الكلام إلى الألغاز والإبانة المقتولة، فيصير الإضمار معرفة لأنك تضمر اسماً بعدما تعلم أن المتلقي قد عرف من وما تعني، يقول المبرد: «وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلا بعدما يعرفه السامع، وذلك لأنك لا تقول: (مررت به) ولا (ضربته) ولا (ذهب) ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير»[12]. أي أن الإضمار لا يكون إلا بعد حصول التعريف والتعيين والتخصيص، وشأنه هنا شأن سائر مظاهر التعريف مشروط بعلم المخاطَب بما أُضمر وبعلم المتكلم بعلم المخاطب بذلك، حتى يتحقق انسجام الخطاب.

تحتاج الضمائر دائماً إلى المفسر لتعيين الشخص وتخصيصه، يقول ابن جني: «لا يُضمَرُ ما لا دليل عليه ولا تفسير له»[13]، والأصل في المفسر الذي يرفع الإبهام عن معنى المضمر أن يكون مقامياً حضورياً قائماً على شهادة الحال في ضمائر المتكلم والمخاطب، ومقالياً قائماً على التقدم في الذكر في ضمائر الغائب.

لذلك يعتقد الباحث "محمد الشاوش" أن الربط النصي بالضمائر يتحقق بضمائر الغائب دون ضمائر المتكلم والمخاطب، لأن ضمائر الغائب هي وحدها التي تلعب دور الإحالة دون الضمائر الأخرى[14].

فضمير المفرد الغائب البارز "هو" عبارة عن صيغة اسمية لا يتضح معناها إلَّا إذا ارتبطت بلفظ آخر مفرد مذكر يمثل المرجع الذي تشير وتحيل إليه وتعود عليه داخل النص نفسه وليس خارجه، نحو: (لقي إبراهيم أباه آزر)، "الهاء" في (أباه) ضمير متصل بارز يحيل إلى مرجع سابق في النص، ومطابق له من حيث العدد والجنس هو (إبراهيم)، بينما الضمائر (أنا، أنتَ،..) تقتضي الخروج في إحالتها إلى خارج النص.

وإذا تساءلنا عن دور الضمير في الربط والارتباط؛ نجد الدكتور "مصطفى حميدة" يبين أن الضمير البارز قرينة لفظية تتعلق بالرّبط، أما الضمير المستتر فهو قرينة معنوية تؤدي إلى نشوء علاقة ارتباط لا ربط، لأن اللغة تنشئ الربط بواسطة اللفظ، وتنشئ الارتباط بدون لفظ، وأن الرّبط علاقة تصطنعها اللّغة بطريق الأداة، وحين يُستخدم الضّمير البارز للرّبط فإنّه يصبح في حكم الأداة، فهو يؤدِّي وظيفته في الرّبط كما تؤدِّيها أدوات المعاني الرَّابطة، وما يميز الضمير البارز عن الأداة أنّه يعتمد على إعادة الذِّكر في الوقت الّذي تعتمد فيه أدوات الرّبط على معانيها الوظيفية[15].

غير أن الضمير في رأينا مَهْمَا كان شكله هو الوسيلة والأداة التي من شأنها ربط أجزاء النص والإحالة بين عناصره تحقيقاً لاتساقه، أما الارتباط فهو الصورة النهائية التي تُظهر العلاقة الحاصلة بين هذه الأجزاء بعد أن يفعل الضمير فعله، وتقدير الضمير هو ضرورة يحتمها التحليل النصي ككل وليس التحليل النحوي الجملي فقط كما اعتقد الدكتور حين قال: «إنّ تقدير الضمير المستتر ضرورة يُحتِّمها التّحليل النّحوي للجملة العربية؛ ففي قولنا: (خُذْ)، يصبح تقدير الضمير ضروريا من الناحية

الدلالية، وإلاّ كان الفعل حدَثاً دون مُحدِث، وكان الإسناد مفتقرا إلى مسند إليه، كما أنّ تقدير الضمير هنا يُحتِّمه القياس النحوي ويشير إليه..»[16].

إنَّ الدور الأساسي للضمائر هو الإحالة التي تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[17]، وتنقسم الإحالة بالإضمار حسب علاقة الضمير بالنص إلى داخلية وخارجية، وتنقسم إلى قبلية وبعدية وفق رتبة الضمير بالنسبة للمرجع، وتنقسم إلى قريبة وبعيدة من حيث قرب الضمير من المرجع.

حيث يلعب الضمير دوراً هاماً في الربط بين المسند والمسند إليه إذا كان المسند جملة مثل: الخبر، الحال، الصفة، الصلة، وذلك عن طريق عودته وإحالته إلى المسند إليه حين يأخذ الضمير موقعاً في جملة المسند في النص كما يلي:

1 الضمير في جملة الخبر:

الأصل في الخبر أن يأتي مفردا لا يحتاج إلى رابط لفظي يربطه بالمبتدأ، وقد يرد هذا الخبر جملة نائبة عن المفرد وتحتوي على معنى المبتدأ الذي سيقت له، ولا يتحقق هذا الاحتواء المعنوي إلاّ بوجود عائد أو رابط في جملة الخبر يعود على المبتدأ ويربطها به.

هذا الرّابط جعله "ابن هشام" لا يخرج عن واحد من عشرة روابط سمّاها (روابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه)، وهي: الضمير، الإشارة، إعادة المبتدأ بلفظه، إعادة المبتدأ بمعناه، عموم يشمل المبتدأ، أن يعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو العكس، العطف بالواو، شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، (أل) النائبة عن الضمير، أن يكون معنى الجملة هو ذاته معنى المبتدأ، وجعل الضمير هو الأصل في الربط[18].

حيث تستعين جملة الخبر برابط حتى لا يفهم أنها مستقلة عن المبتدأ، وهذا الرابط بينهما هو ضمير المبتدأ نفسه، ففي جملة "زيدٌ أبوه قائم" الضمير "الهاء" المتصل بلفظ (أبوه) يعود على المبتدأ (زيد)، وربط جملة الخبر (أبوه قائم) بالمبتدأ، ويوظف ضمير

الفصل أو ضمير العماد للتفريق بين النعت والخبر، وذكره دليل على أن اللفظ الوارد بعده خبر وليس نعت[19].

ويؤكّد "الرضي" حاجة الجملة الواقعة خبراً إلى الضمير الرابط بقوله: «..وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرّابطة هي الضمير، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض»[20].

وقد ورد الضمير في جملة الخبر من الأحاديث القدسية في أزيد من مئة وعشرين موضعاً، منها هذا الحديث: عن أبي هريرة (ر) عن رسول الله (ص) قال: {يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَومَ القِيَامَةِ، وَعَلَى وَجْهِ آزَرَ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ، فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لاَ تَعْصِنِي؟ فَيَقُولُ أَبُوهُ: فَاليَوْمَ لاَ أَعْصِيكَ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لاَ تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الأَبْعَدَ؟ فَيَقَولُ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي حَرَّمْتُ الجَنَّةَ عَلَى الكَافِرِينَ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا إِبْرَاهِيمُ مَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَيَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ بَذِيخٌ مُلْتَطَخٌ فَيُؤْخَذُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ}[21].

يتحدث هذا النص عن خطر الشرك، في حوارٍ بين إبراهيم وأبيه، ثم بين إبراهيم وربه، ففي جملة الخبر الفعلية (وَعَدْتَنِي) تجد الفاعل ضمير المفرد المتصل "التاء" يعود إلى ضمير "الكاف" المتصل بالناسخ (إن) وهو اسمها أصله مبتدأ، كما تحيل إلى طرف الحوار الأول المخاطَب وهو الله عزوجل، وضمير المفرد المتصل "الياء" تحيل إلى طرف الحوار الثاني المتكلم وهو إبراهيم عليه السلام، أما النون بين التاء والياء فهي للوقاية، ونلاحظ هنا كيف يُبنى الخطاب وتتحدد أطرافه ويتماسك نصه بالضمائر المتصلة الواقعة في جمل الخبر، والتي تتطابق في عددها وجنسها، حيث لا يمكن أن يتم الرّبط بالضمير في غنى عن المطابقة، فهي تساهم في الرّبط إلى جانب الضمير وفي أمن اللّبس وجلاء المعنى.

فشرط الرّبط بالضمير «أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللّفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللّفظ نفسه وعلى المدلول نفسه»[22]، وقد تم الرّبط بالضّمير في هذا النص على المستوى التركيبي من خلال

ربطه الجملة المشتمل عليها بما قبلها، وعلى المستوى الدّلالي من خلال المطابقة بين الضّمير الرّابط والمرجع الذي يعود عليه داخل البنية اللغوية، فجاء الترابط في النص متيناً والنّسج محكماً.

وفي الجملة الخبرية (حَرَّمْتُ) تجد الفاعل ضمير المتكلم المتصل"التاء" تعود إلى ضمير متصل آخر هو "الياء" في (إنِّي) وهي اسم الناسخ (إن) أصلها مبتدأ، وبهذه العودة ارتبطت جملة الخبر بمبتدئها، وواضح أنّ جملة (حرَّمتُ) جملة مستقلة قائمة بذاتها؛ ولولا اتّصال (تاء الفاعل) بها لما صحَّ أن تكون خبرا لـ (إنّ)، ومن هنا ندرك قيمة هذا الضمير المتصل في ربط ووصل جملة الخبر بما كان أصله مبتدأ، ولولا هذا الضمير لكانت هذه الجملة أجنبية وغريبة عمّا قبلها لعدم وجود ما يربطها به، ولكان الخلل في التركيب بيِّناً، والذي دلّنا على ذلك هو سياق الحال، فالله عزّ وجلّ قد حرَّم الجنة على الكافرين قاصداً أنها حرامٌ أيضاً على آزر والد إبراهيم الذي تقدم ذكره في الحوار السابق، فقد أحال كل من الضميرين المتصلين (التاء والياء) إلى المتكلم وهو الله سبحانه وتعالى، وهي إحالة داخل النص من حيث سبق الذكر، وإحالة إلى مرجع خارج النص هو أحد طرفي الحوار (المتكلم).

وإذا كانت جملة الخبر ليست المبتدأ نفسه في المعنى، فإنها تشترط الضمير رابطا لها بالمبتدأ، حيث يقول المبرّد: «واعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى؛ نحو: زيد أخوك، وزيد قائم، فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأوّل فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال. ونظير ذلك: زيد يذهب غلامه، وزيد أبوه قائم، وزيد قام عمرو إليه، ولو قلت: زيد قام عمرو؛ لم يجز؛ لأنّك ذكرت اسماً ولم تُخْبر عنه بشيء، وإنّما خبرت عن غيره»[23].

أي أن أصل الخبر أن يُبدأ به في المعنى وإذا لم يكن كذلك فيجب أن يتضمن رابطاً يرجع على المبتدأ، فجملة (قام عمرو) في مثال: (زيد قام عمرو) خالية من الضمير العائد الذي يرجع إلى المبتدأ، فصارت أجنبية عن المبتدأ وليست من تمامه،

وأصبح الكلام لا معنى له لانقطاع الصّلة بين أجزائه، فكون جملة الخبر غير مستقلة بمعناها فإنها تحتاج إلى رابط يربطها بغيرها.

2 الضمير في جملة النعت:

النعت هو أحد التوابع الخمسة (النعت، التوكيد، البدل، عطف البيان، وعطف النّسق)، والتابع هو «الاسم المُشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً»[24]، فإذا جاء مفرداً فهو لا يحتاج إلى واسطة لفظية تربطه بمنعوته، أمّا إذا وقع النعت جملة شأنه في ذلك شأن الخبر؛ فلابدّ من أن تشتمل جملته على رابط لفظي يربطها بالمنعوت، وهذا الرّابط هو الضمير دون غيره، فيؤدي إلى اتصال الكلام والمعنى وتماسكهما.

لذلك قال "المرادي": «الجملة المنعوت بها لابدّ من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت»[25]، ويرى "ابن هشام" أن هذا الرابط الذي يربطها بالموصوف يكون إما ملفوظاً به أو مقدراً[26].

وردت الجمل التي وقعت نعتا في الأحاديث القدسية أربع وثلاثين مرة، نورد منها هذا النموذج: عن أنس بن مالك (ر) قال: بينما رسول الله (ص) ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه مبتسماً، فقلنا ما أضحكك يا رسول الله! قال: {أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفاً سُورَةٌ فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ *فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِ *إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾، أَتَدْرُونَ مَا الكَوْثَر؟ فَقُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ فَيُخْتَلَجُ العَبْدُ مِنْهُمْ فَأَقُولُ: رَبِّ إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي فَيَقُولُ: مَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَتْ بَعْدَكَ}[27].

افتتح الحديث بذكر نزول سورة الكوثر على الرسول (ص)، وورد في نصه لفظ (الكوثر) وهو غريب نكرة عن الصحابة لذلك بينه النبي بعدة جمل منها الخبرية ومنها النعتية، فجملة (إنه نهرٌ وعدنيه ربي) تضمنت خبراً نكرة هو (نهر) ونعتاً له هو (وعدنيه ربي) هذا النعت اتصل به ضمير الغائب "الهاء" ليحيل إلى النهر ومن ثم إلى المرجع الأصل وهو الكوثر فالإحالة هنا متعددة من شأنها خلق صور كثيرة في ذهن المتلقي، وجملة (هو حوض ترد عليه أمتي) اشتملت على خبرٍ نكرة هو (حوض)

ونعتٍ له هو (ترد عليه أمتي)، هذا النعت اتصل به ضمير الغائب "الهاء" ليحيل إلى الحوض ومن ثم إلى المرجع الأصل وهو الكوثر.

في هذا النص نجد ضمير الغائب هو الذي ساهم في تحقيق الإحالة، ومن ثَمّ كان دوره بارزا في اتساق النص أكثر من بقية الضمائر، وهو ما أكّده "هاليداي" و"حسن" في قولهما: «حين نتحدث عن الوظيفة الاتساقية لإحالة الشخص (أي الضمير المحيل إلى الشخص أو الشيء) فإنّ صيغة الغائب هي التي نقصد على الخصوص»[28].

وهذه الإحالات المتعددة بواسطة ضمائر الغائب في جمل النعوت صورت في خيال المتلقي مشهداً فياضاً مغرياً في أعظم موقفٍ للحر والعذاب، أين ينتفع بالكوثر المؤمنون الذي اتبعوا دين محمد (ص)، ويستثنى منه العبدُ الذي بَدَّل بعده، ولفظ (العبد) هو المرجع الأصيل الذي أحال إليه ضمير الغائب المستتر "هي" دلت عليه "تاء" التأنيث المتصلة في (أحدثتْ) تجاوزاً لمبدأ المطابقة التي لم تحصل على مستوى اللفظ وإنما على مستوى المعنى، لما يظهر على الضمير المستتر "هي" من أنه يحيل إلى (الأمة)، فطابق الضمير المحيل معنى المحال إليه (العبد) وليس لفظه، والغرض هو بيان أن ذلك العبد ليس فرداً واحداً بل ما هو في الحقيقة إلا أمةً خالفت الرسول من بعده.

3 الضمير في جملة الحال:

الحال الجملة تركيب لغوي يأتي بعد معرفة لبيان هيئتها حين ملابسة الفعل، ولابد للحال الجملة من رابط يربطها بصاحبها، ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما[29]، ووظيفة هذا الرابط هو اتصال المعنى بين الجملتين وإلاّ كانتا منفصلتين لا صلة بينهما، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾البقرة 259؛ نجد أن الرابط هو الضمير البارز "هي" العائد على القرية، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾القصص25؛ فالضمير المستتر في الفعل (تمشي) هو الرابط للحال بصاحبها (إحداهما)، وقد كان الضمير

متأخرا عن المرجع ليقوم بربط آخر التركيب بأوله، ومن خلال هذا يتبين لنا كيف قام الضمير بارزا ومستترا بوظيفة الربط في النص.

قال "ابن يعيش": «فإذا وقعت الجملة حالاً فلابدّ فيها ممّا يعلّقها بما قبلها ويربطها به لئلاّ يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين، إمّا الواو، وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها»[30].

وردت الجمل الحالية في مدونة الأحاديث القدسية ما يزيد عن خمسين مرة، منها: عن عبد الله بن عمرو (ر) قال: صلينا مع رسول الله (ص) المغرب فرجع من رجع وعقَّب من عقَّب فجاء رسول الله مسرعاً قد حَفَزَهُ النَّفس، وقد حَسَرَ عن ركبتيه فقال: {أَبْشِرُوا هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَاباً مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمُ المَلاَئِكَةَ يَقُولُ: أُنْظُرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ قَضَوا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى}[31].

تلاحظ كثيرا في الأحاديث القدسية أن الأحوال في الجمل ارتبطت بتباهي الله بعباده المؤمنين، فها هو المولى في هذا الحديث يتباهى بعباده المصلين، ويعرض حالهم بجمل حالية هي (قد قضوا فريضة)، (وهم ينتظرون أخرى)، المحيل هو "واو" الجماعة الذي اتصل في الجملة الأولى بفعل ماض مسبوق بقد التي تفيد التحقيق، واتصل في الجملة الثانية بفعل مضارع مسبوق بضمير منفصل للجماعة الغائبة، وتحيل هذه الضمائر جميعا إلى لفظ (عبادي).

وحتى تعرف من هؤلاء العباد يجب أن تثير معرفتك الخلفية والسابقة بعالم النص، أيْ أن تستعين بالمقام وسياق نزول الحديث، وهو أن مجموعة من المصلين قضت صلاة المغرب وبقيت في المسجد تنتظر صلاة العشاء، ففتح الله لهم باب من أبواب السماء؛ وهو ما جعل الرسول (ص) يعود مسرعاً وقد حفزه النفس وحسر عن ركبتيه ليبشرهم بهذا الخبر، فالضمير أحال جمل الحال إلى صاحبها (عبادي) إحالة قبلية نصية قريبة، ولو لم يكن هذا الضمير موجودا لحدث تفكك في التركيب وفقدت اللغة اتساقها، ونشير هنا إلى أن الضمير يجب أن يكون متأخرا عن المرجع ليؤدي وظيفة الربط والسبك بين أوصال التركيب، وفي هذا النص وجدناه يتعاضد مع المقام ليصنع اتساق وانسجام النص.

فجملة الحال هنا لا تختلف عن جملة النعت في شيء سوى أنّ الأولى تأتي مبيّنة هيئة الاسم المعرفة الّذي يرد قبلها، حيث تقع الحال الجملة موقع المفرد فتنوب عنه، وتأتي من حيث الترتيب بعد معرفة، يقول المبرد: «وإنما تكون الجمل صفاتٍ للنكرة، وحالاتٍ للمعرفة،.... تقول: مررت بعبد الله يبني دارَه، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال، كما تقول: مررت بعبد الله بانياً دارَه »[32].

4 الضمير في جملة الصلة:

جملة الصلة هي الجملة الواقعة بعد الاسم الموصول لإزالة الإبهام عنه، قال صاحب المقتضب: «واعلم أنّ الصّلة موضّحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي، لم يَدْلُلْك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، أو مررت بالذي من حاله كذا وكذا، أو بالذي أبوه منطلق، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليدَ عليه»[33]، فالصِّلة إذاً هي التي تحدِّد مدلول الموصول الاسمي وتجعله واضح المعنى، ولابدّ لهذه الجملة من أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول، حيث يضيف المبرد: «وقد أعلمتك أنّ (الذي) يوصل بالفعل والفاعل، وبالابتداء والخبر، والظرف، ولابدّ في صلة (الّذي) من راجع إليه يوضّحه، فإذا قلت: رأيت الّذي قام، فاسمه في قام..»[34]، فهذا الرّاجع إلى الموصول الاسمي (الَّذي) هو العائد على الاسم الموصول فيربطه بجملة الصلة.

وهذا الرابط لا يكون غالباً إلا ضميراً، وهو ما عبر عنه "ابن هشام" بقوله: «الجملة الموصول بها الأسماء لا يربطها غالبا إلاّ الضمير، إمّا مذكورا نحو:﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾يس:35، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾الزخرف:71، وإمّا مقدّرا نحو:﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾مريم:69..»[35]، فالضمير العائد على الاسم الموصول في الآية الأولى هو(هاء الغائب) المتصل بالفعل (عمل)، والضمير الرّابط صلة الموصول باسمها في الآية الثانية هو(هاء الغائب) المتصل بالفعل (تشتهي)، أمّا في الآية الثالثة فالضمير العائد محذوف على تقدير: أيُّهم هو أشدُّ، وقد يغني عن الضمير في الرّبط اسم ظاهر يقع موقع ذلك الضمير وهو قليل.

وسمى "سبويه" الصلة حشواً وأشار إلى جواز حذف الضمير العائد في جملة الصلة مع نيّة التقدير بقوله: «وإن أردت الحشو قلت: مررت بِمَنْ صالحٌ، فيصير صالحٌ خبراً لشيء مضمر، كأنّك قلت: مررت بِمَنْ هو صالحٌ»[36]، وينجح هذا الحذف حين يتحقق أمن اللّبس ويتضح المعنى بدونه، ومن أهم مظاهر أمن اللّبس ألاّ يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة[37].

ورد الضمير في جملة الصلة في الحديث القدسي أزيد من سبعين مرة اخترت منها النموذج التالي: عن جابر بن عبد الله (ر) أن رسول الله (ص) قال: {نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا أَنْظُرُ أَيُّ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، فَتُدْعَى الأُمَمُ بِأَوْثَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ نَنْظُرُ رَبَّنَا فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ –مُنَافِقٌ أَوْ مُؤْمِنٌ– نُوراً ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلاَلِيبٌ وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُطْفَؤُ نُورُ المُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو المُؤْمِنُونَ فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وُجُوهُهُمْ كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، سَبْعُونَ أَلْفاً لاَ يُحَاسَبُونَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَءِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ ثُمَّ تُحَلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيَجْعَلُونَ بِفِنَاءِ الجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الجَنَّةِ يَرُشُّونَ عَلَيْهِمُ المَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ ثُمَّ يَسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلُ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا}[38].

هذا النص على الرغم من طوله بالنظر إلى بقية نصوص الأحاديث القدسية، فإنه مُختصرٌ ومُقتصَدٌ أشد الاقتصاد اللغوي، يدلك على ذلك كثرة أسماء الموصول الموجودة فيه وتنوعها، وهي أربعة موصولات (أَيُّ، ما، مَنْ، الذين) ذكرت في مجملها ست مرات في النص.

ويتصل مفهوم الضمير بمفهوم الإضمار باعتباره ضربا من الكناية والحذف بتغييب اللفظ دون المعنى، فالضمائر تعوض بعض عناصر المقال وتنوب منابها مستجيبة بذلك إلى مبدأ الاقتصاد اللغوي بتعويض جزء أكبر في الخطاب بعنصر آخر أكثر طواعية.

حيث تستخدم الضمائر عوضاً عن الأسماء والصفات التي لا لزوم لتكرارها، فالربط بالضمير بديل لإعادة الذكر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار[39]، فمثلاً جملة: (شرح الطبيب العملية ثم بدأ في تنفيذ العملية) هي جملة مطولة ركيكة، الأحرى أن تختصر بجملة (شرح الطبيب العملية ثم بدأ في تنفيذها)، وهكذا تسعى اللّغات الطبيعية إلى الخفّة والاختصار، ويرغب مستعمل اللغة في اقتصاد الجهد اللّغوي باستعمال الضمائر، فهي تغني عن التكرار وإعادة الذِّكر.

وهذا الأمر وضحه لغويونا القدماء، يقول "السيرافي": «اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره، نحو: زيدٌ ضربتُه وزيدُ ضربت أباه وزيدٌ مررتُ به»[40]، كما تكلم عنه "هاليداي ورقية حسن" من خلال التمثيل له بجملة: (اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في صحن يقاوم النار)[41]، حيث نلاحظ إمكانية إعادة صوغ هذه الجملة على النحو التالي: (اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضع التفاحات في صحن يقاوم النار)، مما يدل على أنّ الضمير المتصل في الفعل (ضعها) أغنى عن إعادة ذكر المحال إليه (ست تفاحات)، فناب عن اللفظ المكرّر.

نعود إلى النص ونلاحظ "أَيُّ" وصلتها جملة (ذلك فوق الناس)، وهو تركيب لا يستقيم إلا بتقدير ما حذف منه وهو الضمير المنفصل "هو"، فيكون أصل التركيب (ذلك هو فوق الناس)، والضمير المحذوف "هو" في جملة الصلة هو العائد والمحيل إلى الموصول "أي" إحالة قبلية قريبة، وبهذا الضمير يُرفع الإبهام القائم على الموصول، كما اشتملت الصلة على اسم الإشارة "ذلك" الذي أحال إلى سابق في النص هو كذا وكذا أي مدى كثرة أمة محمد بين الناس يومئذ.

"ما" لغير العاقل تبعت بصلة في جملة (كانت تعبد)، التي أصلها (كانت تعبده) فحذف ضمير الغائب المتصل وهو "الهاء" وهو الذي ربط بين الصلة وموصولها من جهة، وأحال إلى مرجعه الأصلي وهي (الشيء المعبود) الذي يطابق اسم الموصول المشترك "ما" الدّال في لفظه على المفرد المذكر، وفي مكان آخر تصلها جملة أخرى

هي (يزن شعيرة) التي تضمنت ضميراً مستتراً تقديره "هو" يحيل إحالة قبلية قريبة إلى الموصول "ما".

"مَنْ" للعاقل وصلتها الجملة الفعلية (شاء الله) وأصلها (من شاءه الله)، وبالتالي إن الضمير الرابط بين الصلة وموصولها هو "الهاء" المحذوفة، وفي موضع آخر من النص نجد صلتها الجملة الفعلية (قال لا إله إلا الله) وتشتمل على ضمير مستتر تقديره "هو" ينسج خيوط التركيب ويحيل إلى اسم الموصول "من"، وهي إحالة قبلية نصية قريبة جدا، ولولا هذا الضمير المحيل لحدث انكسار على مستوى التركيب، وانقطعت علاقة الاتساق بين جملة الصلة وموصولها.

"الذين" وصلتها الجملة الفعلية (يلونهم) التي رفعت الإبهام عن الموصول واحتوت ضميراً متصلاً يتعلق بالغائب الجماعة وهو يحيل إلى اسم الموصول الذي سبق ذكره "الذين" ويطابقه في الجمع والتذكير، وهي إحالة قبلية نصية قريبة جداً.

كما أن الضمير "هم" يطابق الموصول "الذين" في التذكير والجمع، وكانت هذه المطابقة كاملة لأنها تمّت على مستوى لفظ الموصول ومعناه، والمطابقة التامة تُشترط في الضمير العائد على الموصول المختص، أمّا إذا كان عامّاً فإنّ المطابقة قد تتم على مستوى اللّفظ أو المعنى أو على مستوى اللّفظ والمعنى معاً، باستثناء الموصول الاسمي المشترك "أل" لأنّ المطابقة فيه تتم على مستوى المعنى وحده، لخفاء موصوليتها بغير المطابقة.

وهنا يقول الدكتور "عباس حسن": «والضمير العائد يجب أن تكون مطابقته تامة، بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه، وهذا حين يكون الموصول اسماً مختصّاً، فيطابقه الضمير في الإفراد والتأنيث وفروعهما...أمّا إن كان الاسم الموصول عامّاً (أي مشتركاً)؛ فلا يجب في الضمير مطابقته مطابقة تامة، لأنّ الاسم الموصول العام لفظُه مفرد مذكر دائماً، مثل:(من، ما، ذو...) ولكن معناه قد يكون مقصودا به المفردة أو المثنى أو الجمع بنوعيهما، ولهذا يجوز في العائد، أي: الرّابط عند أمن اللّبس وفي غير (أل) مراعاة اللّفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير أيضاً»[42].

تضافرت الضمائر الموجودة في هذا النص لتلخص مشهداً من مشاهد الآخرة، يتضمن مراجع عديدة لأحداثٍ كثيرة وهي (تجمع البشر، تفويجهم وفق ما كانوا يعبدون، اتباع الله بعد انتظاره، المرور بجسر جهنم، الشفاعة)، وهذه الضمائر التي اشتملت عليها الجمل الصلات تحيل إلى موصولاتها، وهذه الأخيرة تحيل بدورها إلى مراجعها، وهذا التعدد والتداخل الإحالي أضفى على كتلة النص خفَّة واختصاراً وعلى تركيبه تماسكاً واتساقاً وعلى معانيه تأثيراً وانسجاماً.

5 ضمير الفصل:

ضمير الفصل ضمير رفع منفصل يفصل بين ركني الجملة الاسمية لِيُفيدَ أنّ ما بعده خبر لا نعت للمبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وهي تسمية بصرية، ويُسمِّيه بعض الكوفيين عمادا[43]، لأنّه يعتمد عليه في بيان أنّ الثاني خبر لا تابع.

في هذا المقام يقول "ابن يعيش": «ويقال له فصل وعماد، فالفصل من عبارات البصريين كأنّه فصل الاسم الأوّل عمّا بعده وآذن بتمامه وإن لم يبقَ منه بقية من نعت ولا بدل إلاّ الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين كأنّه عمد الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده»[44]، وضمير الفصل عند النحاة ليس للربط وإنما لإفادة التوكيد أو القصر أو الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع، فيرفع بذلك الإبهام ويزيل اللّبس.

وهو يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم كان وخبرها، أو بين اسم إنّ وخبرها، أو بين مفعولي ظنَّ وأخواتها، ويشترط فيه أن يكون مطابقا لما قبله في المعنى وفي التّكلُّم، وفي الخطاب والغيبة، وفي الإفراد والتّذكير وفروعهما[45].

أما المحدثون فاعتبروه من الروابط لأنه يُوافق ما قبله في المعنى، وفي التّكلّم والخطاب والغيبة، وفي النوع والعدد، ويشير إلى ما بعده بأنه المقصود بالإخبار، وفي هذا الصدد يقول الدكتور "مصطفى حميدة": «..فإذا قيل: زيدٌ العالم، وكان يُراد إنشاء علاقة إسناد، نشأ لبس في فهم علاقة الوصفية، لأنّ كلا الاسمين معرفة، وبينهما مطابقة، ولذلك لجأت العربية إلى الرّبط بين الاسمين بضمير الفصل كي يزول احتمال فهم علاقة الوصفية، فتظهر علاقة الإسناد واضحة»[46]، ونحن نرى أنه من أدوات

الربط والإحالة بين العناصر اللغوية في التركيب، فهو يُحيل إحالة بعدية إلى الجزء المتم للفائدة.

لم يرد ضمير الفصل في الأحاديث القدسية إلا مرتين، ومنه هذا النموذج: عن أبي هريرة (ر) قال: قال رسول الله (ص): {إِذَا سَمِعْتُمْ رَجُلاً يَقُولُ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ، يَقُولُ اللهُ: إِنَّهُ هُوَ هَالِكٌ}[47].

ضمير الشأن "الهاء" المتصل بالناسخ (إن) هو اسمها الذي أصله مبتدأ، وخبر الناسخ هو (هالك)، وما توسط اسم (إن) وخبرها هو ضمير الفصل "هو"، وقد أحال إلى خبر (إن) إحالة بعدية قريبة شكلت اتساق النص، كما جيء به للدلالة على أنّ الوارد بعده خبر وليس صفة، ولتأكيد معنى الإسناد في الجملة وهو أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، وهو ما يقيد الطاقة التأويلية لدى المتلقي التي تعتبر من آليات انسجام النص.

6 ضمير الشأن:

يؤتى بضمير الشأن قبل تقدم ذكره قصد تعظيم القصة بذكرها مبهمة فيعظم وقعها في النفس، وهو ضمير غائب يتقدم الجملة ويعود إلى ما في الذهن من الشأن والقصة، فإن اعتبر مرجعه مذكراً سُمِّي ضمير الشأن، وإن اعتبر مؤنثاً سُمِّي ضمير القصة رعاية للمطابقة[48]، نحو: (إنه يوم يسير)، وتفسير ذلك الجملة المذكورة بعده.

ضمير الشّأن هو تسمية بصرية، أمّا الكوفيون فيسمّونه الضمير المجهول لعدم تقدُّم شيء عليه ليكون مرجعه، وهذا الضمير يتصدر جملته، ويؤتى به في مواضع التعظيم والتفخيم وإثارة الانتباه إلى ما يليه، والجملة التي تأتي بعده تفسيرٌ له[49]، ففي قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾الإخلاص:1، نجد الضمير المنفصل "هو" هو ضمير الشّأن، وقد تصدّر الجملة الاسمية وهو في موضع الإشارة وتوجيه الأنظار إلى تعظيم المولى عزّ وجلّ، والجملة الاسمية (الله أحد) هي التي فسَّرته، وقد جاء في هذه الآية دالاً على المفرد المذكر، وقد يأتي للمفرد المؤنث فيسمَّى ضمير القصة، كما في قوله تعالى:﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي

غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾الأنبياء:97، فالضمير المنفصل "هي" الواقع بعد إذا الفجائية هو ضمير القصة، وقد فسَّرته الجملة الواقعة بعده.

يرى الدكتور "تمام حسّان" أن ضمير الشّأن يقوم بوظيفة الربط ويعود دائما على متأخِّرٍ لفظاً ورتبة، ويتطابق تذكيراً وتأنيثاً في الغالب مع المسند إليه في الجملة المفسِّرة، ومن ثَمّ تتشكَّل علاقة الرّبط[50]، فضمير الشّأن يعود دائماً إلى ما بعده، أي أنّ مرجعه متأخِّرٌ عنه، وهذا المرجع لا يكون إلاّ جملة مفسِّرة له ولا يمكن أن تتقدّم عليه، أي أن ضمير الشأن يقوم بإحالة بعدية أو الإحالة إلى لاحق، وهذه الإحالة داخلية لأنّ المرجع جملة مفسِّرة موجودة داخل النّص وليس خارجه، كما أنّ هذه الإحالة من حيث المدى تُعَدُّ قريبة لعدم وجود فاصل بين هذا الضمير ومرجعه.

وقد ورد ضمير الشأن في الأحاديث القدسية أزيد من عشرين مرة، نورد منها المثال التالي: في حديثٍ عن آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، يقول الرسول (ص): {..ثُمَّ يَفْرَغُ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولاً الجَنَّةَ ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ اِصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا..}[51].

الضمير المنفصل للمفرد الغائب "هو" هو ضمير الشأن، حيث وقع مبتدءاً خبره هو الجملة الواقعة بعده (آخر أهل النار)، التي عملت على تفسيره، فتلاحظ أن الضمير "هو" أحال إلى ما بعده إحالة بعدية داخلية قريبة وتطابق مع المحال إليه في الإفراد والتذكير، نجد في النص أيضاً الضمير المتصل للمفرد الغائب "الهاء" الواقع اسماً للناسخ في (فإنه) هو ضمير شأنٍ فسَّرته الجملة الفعلية بعده (قد قشبني ريحها) المسبوقة بقد التي تفيد التحقيق، ولم تكف هذه الجملة فأضاف هذا الرجل جملة فعلية أخرى لزيادة التفسير (أحرقني ذكاؤها)، فالجملة الأولى هي خبرٌ للناسخ (إن) والجملة الثانية معطوفة عليها، وضمير الشأن المتصل"الهاء" قد أحال إليهما إحالة بعدية قريبة وتطابق مع شأن القشب والحرق في الإفراد والتذكير، فضمير الشأن بإحالاته البعدية قد حقق نوعاً آخر من اتساق النص يختلف عن الذي تفعله معظم الضمائر التي تحيل في النص إحالات قبلية.

IV النتائج والتوصيات:

عالج النحاة العرب الربط الإحالي بالضمير في إطار نحو الجملة فقط، ولم يشمل النّص ككل بوصفه الوحدة اللّغوية الكبرى كما هو جارٍ في مباحث لسانيات النّص، وهذا لا يُنقص من قيمة الدّرس النحوي العربي، وإنّما يُعزى له إلى الاهتمام بتقعيد اللغة وتقويم اللّسان العربي وقتئذ، وكذا يُنسب له الفضل في تمهيد وفتح الطريق أمام علم اللغة النصي، وجعل العلاقة تكاملية بينهما.

ونحن اليوم نعتني بمرجعية الإضمار على مستوى الجملة وعلى مستوى النّص، مراعاةً للنظم والاتساق والانسجام، فالضمائر أسماء تجمع بين الإبهام والتعريف، وقد وجدت باطراد في الأحاديث القدسية، وجاءت ذات وظائف نحوية لما أخذت مواقع المسند في جمل: الخبر، الحال، الصفة، الصلة، وذات وظائف نصية تجاوزت اتساق النص إلى تحقيق انسجامه من خلال قيامها بما يلي:

1- الربط الإحالي الذي يحقق اتساق نص الحديث القدسي من خلال الربط والارتباط بين تراكيبه وقضاياه، وكذا الإحالة إلى مراجع موجودة داخل النص أو خارجه.

2- استجابت لمبدأ الاقتصاد اللغوي، فعوضت أجزاء كبيرة من الحديث القدسي بضمائر أكثر مرونة وأغنى عن التكرار وإعادة الذكر وأدعى للخفة والاختصار، وهو ما ينسجم مع وعي المتلقي.

3- حفظت أمن اللبس والتوهم في فهم المقصود، ومنعت تجدد الدلالة وتغيرها خارج نص الحديث القدسي، مما سهل على المتلقي التجاوب والانسجام مع النص.

4- حفزت القارئ على استحضار معرفته السابقة بعالم وسياق النص، وأثارت فيه مبدأ التأويل المحلي في حدود طاقته التأويلية، وهي كلها عناصر أدّت إلى انسجامه مع الحديث القدسي.

5- ساهمت بإحالتها البعيدة من نهاية النص إلى أوله في العودة إلى بؤرة الخطاب القدسي وإبراز محوره وغرضه، وهو ما يسمى بمبدأ التغريض الذي هو آلية من آليات الانسجام النصي.

6- كان مجموع الضمائر الواردة في الأحاديث القدسية حوالي مئتين وستة وتسعين (296) ضميراً، كثير منها في جمل الخبر (40%)، مما يؤكد مدى تركيز هذه المدونة على استعمال الضمائر في جمل الخبر للإحالة على مبتدآتها في النص وتحقيق تماسكه، واعتمادها على مبدأ الإخبار عن أحداث وأحوال العباد والملائكة في تحقيق التأثير والتواصل بين المرسل والمتلقي، والشكل الآتي يوضح نسب هذه الضمائر في نصوص الأحاديث القدسية:

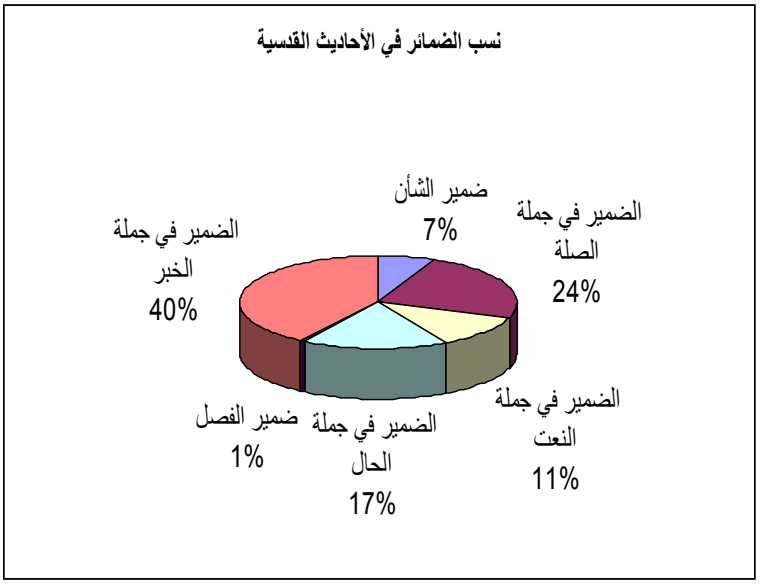

هوامش

[1]- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت972هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993، ص139.

[2]- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): المقتضب، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج4، ص277-278.

[3]– الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ): شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج2، ص93.

[4]– محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001، ج2، ص1083.

[5]– تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2000، ج1، ص138.

[6]– أنظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج2، ص 350-351.

[7]– محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، والدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006، ص18.

[8]– الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان (ت471هـ): دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص183.

[9]– سبويه: الكتاب، ج1، ص135.

[10]– الرضي الاستراباذي: شرح كافية ابن حاجب، ج3، ص11.

[11]– الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص175.

[12]– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): المقتضب، ص280.

[13]– ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت792هـ): الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002، ج1، ص104.

[14]– محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج2، ص595.

[15]– أُنظر: مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، شركة لونجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص152-155.

[16]– المرجع نفسه، ص154.

[17]– محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

[18]– يُنظر تفصيل ذلك في : ابن هشام الأنصاري: عبد الله جمال الدين بن يوسف (708-761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ط، 2005، ج2، ص573 وما بعدها.

[19]– عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1980، ص114.

[20]– الرّضي الاستراباذي: شرح كافية ابن حاجب، ج1، ص208.

[21]– مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، مصر، دط، 1999، ص20.

[22]– تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ج1، ص137.

[23]– المبرد: المقتضب، ج4، ص127–128.

[24]– ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان (ت769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1998، ج2، ص199.

[25]– المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (ت749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص953.

[26]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص78.

[27]– مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص119.

[28]– محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص18.

[29]– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر(ت911هـ): الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص248.

[30]– ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي (ت643هـ): شرح المفصل، تحقيق محمد منير، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر، د.ط.ت، ج2، ص66.

[31]– مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص160.

[32]– المبرد: المقتضب، ج4، ص123.

[33]– المصدر نفسه، ج3، ص197.

[34]– المصدر نفسه، ص130.

[35]– ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص579.

[36]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص107.

[37]– عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص359.

[38]– مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص79.

[39]– تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص 137.

[40]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص62.

[41]– محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص14.

[42]– عباس حسن: النحو الوافي، ج1 ، ص343.

[43]– ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص571.

[44]– ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص110.

[45]– عباس حسن: النحو الوافي، ج1 ، ص316.

[46]– مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، ص199.

[47]– مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص32.

[48]– سبويه: الكتاب، ج2، ص176.

[49]– عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص321.

[50]– تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ج1، ص151.

[51]– مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص72.

المراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1- الاستراباذي، رضي الدين (ت 686 هـ): شرح كافية ابن حاجب، تقديم إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

2- الأزهر زناد: نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

3- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2000.

4- تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2005.

5- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي (ت291هـ): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د.ت.

6- الجرجاني، عبد القاهر (ت 471 هـ): دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت792هـ): الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002.

8- جيليان براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، دار النشر العلمي والمطابع، السعودية، دط، 1997.

9- حميدة مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، شركة لونجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1997.

10- خطابي محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2006.

11- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1998.

12- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1999.

13- السيوطي، جلال الدين (ت 911 هـ): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد زميرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، 2005.

14- السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

15- الشاوش محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001.

16- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1980.

17- العدوي مصطفى: صحيح الأحاديث القدسية، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، مصر، دط، 1999.

18- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان (ت769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1998.

19- الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت206هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1980.

20- فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، دط، 1999.

21- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): المقتضب، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

22- المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (ت749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2001.
23- ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين (ت 761 هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 2005.
24- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي (ت643هـ): شرح المفصل، تحقيق محمد منير، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر، د.ط.ت.